الفصل الثاني : وظائف النظام الاقتصادي

تختلف الوظائف التي يمكن للنظم الاقتصادية السعي لتحقيقها من نظام اقتصادي الى آخر، حسب سماته وطبيعته وما يستند اليه من اسس ووفقا لآليته، وما يتخذه من وسائل وما يقوم به من نشاطات باستخدام الصيغ والاجراءات التي تسهم لتحقيق ذلك. واستنادا إلى ذلك فأن هنالك اربعة وظائف اساسية يمكن لكافة النظم الاقتصادية المعاصرة ان تحققها:

اولا: النمو الاقتصادي

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الكمية في مستوى الانتاج الكلي من السلع والخدمات. او زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن، ويعد النمو الاقتصادي من الاهداف الاقتصادية المهمة لجميع النظم الاقتصادية المعاصرة.

ان تحقيق النمو الاقتصادي يسهم في زيادة درجة رفاهية الفرد والمجتمع وتحسين مستوى المعيشة عندما تتم الزيادة في الانتاج بتكلفة اجتماعية منخفضة وبظروف وشروط عمل انسانية وبالشكل الذي يتم فيه تخصيص نسبة اكبر من الموارد لزيادة الاستثمار قياساً بالاستهلاك، الامر الذي يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي.

وهنالك عوامل تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة الى عوامل تخصيص الموارد الاقتصادية وهي:

1. يرتكز النمو الاقتصادي على زيادة كمية وتطوير نوعية الموارد الاقتصادية للمجتمع.
2. ان من اهم اسباب النمو الاقتصادي هي ادخال تحسينات نوعية في مختلف المجالات.

3. ان لكل نظام اقتصادي فلسفة خاصة بالنسبة للنمو الاقتصادي كهدف من اهداف السياسة الاقتصادية.

واخيرا، قد يحدث نمو اقتصادي لسلعة ما بدون اي نشاط اقتصادي وذلك بسبب ارتفاع اسعار السلع دولياً , كما هو الحال في ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية.

ثانيا: الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي ثبات المستوى العام للأسعار اي عدم حدوث التضخم النقدي، وهو هدف يسعى كل نظام اقتصادي الى تحقيقه ويتمثل في منع او تقليل فعل الدورات التجارية والتي تمثل اربعة مراحل هي: (مرحلة الكساد، مرحلة الانتعاش، مرحلة الرفاهية، مرحلة الركود).

وتختلف النظم الاقتصادية المعاصرة في كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي (اقتصاد السوق) فأن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بفعل آلية السوق اي تفاعل قوى العرض والطلب، في حين يتحقق الاستقرار الاقتصادي في النظم الاشتراكية المخططة في ظل التخطيط المركزي.

وتعد التقلبات الاقتصادية (الدورات التجارية) من السمات الملازمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي بسبب الاختلاف الهيكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن مظاهرها هو حدوث التضخم النقدي والبطالة.

اما بالنسبة للنظام الاشتراكي المخطط فيفترض ان التخطيط المركزي يحول دون حدوث تقلبات اقتصادية حادة، إذ يستطيع مجلس التخطيط المركزي اتخاذ الاجراءات السريعة لتخصيص الموارد الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن.

ثالثا: تخصيص الموارد الاقتصادية

نظراً لكون الموارد الاقتصادية (البشرية والطبيعية) لأي مجتمع من المجتمعات محدودة لذا يجب ان تستغل هذه الموارد استغلالاً امثل اي استغلال عقلاني نتجنب فيه الهدر والضياع والفوضى في الانتاج، وهذا يتطلب من النظم الاقتصادية وضع الاهداف وفق سلم الاوليات التي تتضمن:

1. اختيار الطرق والاساليب التي تساعد في استغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً امثل وفق حاجات الفرد والمجتمع.
2. ادارة الموارد الاقتصادية ادارة فعالة بشكل يخدم تحقيق اهداف الفرد والمجتمع، وتخصيص الموارد الاقتصادية يتطلب تحقيق اقصى كفاية ممكنة مع الاخذ بنظر الاعتبار اتخاذ قرار يدعو الى (الاقتصاد) في استعمال هذا المورد النادر.

رابعا: العدالة في توزيع الدخل والثروة

الدخل: هو مجموع ما يحصل علية الفرد (يكسبه) نقداً خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة وهو تدفق نقدي. **وهنالك مجالين لتوزيع الدخل القومي هما:**

1. التوزيع الوظيفي للدخل القومي.
2. التوزيع الفردي للدخل.

ويختلف توزيع الدخل والثروة باختلاف النظم الاقتصادية، ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي؛ وبما ان عناصر الانتاج تكون مملوكة للأفراد والشراكات، لذا فأن توزيع الدخل القومي يوزع آلياً على الافراد حسب ملكيتهم لهذه العناصر، وحسب هذه الطريقة فأن الافراد يحصلون على عوائد عناصر الانتاج التي تساهم في العملية الانتاجية (الريع والاجر والفائدة والربح).

ان من ابرز نتائج هذه العملية هي ظاهرة سوء توزيع الدخل بحكم تركز المسؤولية بيد قليل من السكان. اما بالنسبة الى النظام الاشتراكي المخطط، إذ تكون الدولة هي المالكة لعناصر الانتاج فأن توزيع دخول الافراد يعتمد اساساً على ما ينجزه الفرد من عمل، بمعنى ان توزيع الدخل يتم حسب العمل، ويرجع سبب الفروقات في الدخول الفردية في النظام الاشتراكي المخطط بحكم وجود فروقات في ندرة بعض انواع الاعمال.